استثمار الوقف في دعم التعليم في سوريا المحررة

إعداد: مركز شامنا للدراسات والأبحاث الشرعية

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام المعلمين وقدوة المربين نبينا محمد ﷺ.

أما بعد:

بعد انطلاق الثورة السلمية في سوريا في آذار عام 2011 م، وهمجية النظام في اعتقال الشباب، وإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين اضطر الثوار إلى التسليح للدفاع عن أنفسهم، وبعد أن تحررت الكثير من المناطق السورية من النظام المجرم تشكلت العديد من المجالس المحلية في المناطق المحررة لتقديم خدمات تعليمية وإغاثية وخدمية وطبية، واعتمدت المجالس في تمويلها على التبرعات القادمة من خارج سوريا، وذلك بسبب عدم وجود مصادر تمويل ذاتية عند الثوار، إلا أنه ومع طول مدة الأزمة ونحن في السنة الثالثة من الثورة، قلت مصادر الدعم الخارجية للمجالس المحلية فاضطرت الكثير من المدارس إلى إغلاق المدارس بسبب انعدم الدعم.

لذلك لا بد من البحث عن مصادر دعم ذاتية لدعم العملية التعليمية في سوريا المحررة.

وقد كان للوقف دور رائد في دعم التعليم على مر التاريخ الإسلامي وكان بديلاً عن العجز الحكومي في تغطية نفقات التعليم .

فإن من الأنظمة التي تركت بصماتها البارزة على الحياة في المجتمع الإسلامي طوال عصوره السابقة نظام الوقف.

والمتأمل في نظام الوقف يجده فرصة للمسلم للاستزادة من الخير في حياته وبعد مماته، لما يتصف به الموقوف من الدوام والاستمرارية، يؤكد ذلك قوله ﷺ "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"[1].

والمستقرئ للدور الذي قامت به الأموال الوقفية عبر التاريخ يجد أن إسهاماته التنموية لم تقتصر على جانب واحد فقط، بل شملت أوجه نشاط الحياة المختلفة. سواءً كانت تعبدية، أو اجتماعية، أو تعليمية، أو اقتصادية، فكان بذلك الوقف سبباً من أسباب تقدم المجتمع الإسلامي ورقيه.

وسنستعرض في هذا البحث الدور الرائد للوقف في التعليم، ودوره في صناعة الحضارة الإسلامية، وأثره في نشر التعليم .

وكيفية الاستفادة من أموال الوقف واستثمارها في العملية التعليمية كمصدر من مصادر الدخل في سوريا المحررة.

[1] صحيح مسلم، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم:1631، 3\1255.

المبحث الأول – الوقف ومشروعيته وشروطه :

أولاً – تعريف الوقف لغة، واصطلاحاً:

أ – تعريفه لغة: الوقف مصدر وقف، ومنه: وقف الأرض على المساكين، وقفاً: حبسها، ووقفت شيء[2].

ب – تعريفه اصطلاحاً:

تحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة فالمراد بـ " تحبيس الأصل": أي أن يُحَبِّس المالك المكلف الحر الرشيد، أو وكيله المتصف بهذه الصفات ما له المنتفع به مع بقاء عينه، بقطع تصرف الواقف وغيره في هذه العين الموقوفة عن أسباب التملكات، مع قطع ملكه فيها.

والمراد بـ " تسبيل المنفعة": أي إطلاق فوائد العين الموقوفة من غلة وثمرة وغيرها للجهة المعينة تقرباً إلى الله تعالى[3].

ثانياً – مشروعية الوقف:

القول بصحة الوقف قول أكثر أهل العلم مِنَ السلف ومَنْ بعدهم لأدلة كثيرة من الكتاب والسنة، منها أدلة عامة تشمل الوقف وغيره، ومنها أدلة خاصة بالوقف، فمن الأدلة العامة:

قوله تعالى: (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) [آل عمران: 92]

---

[2] لسان العرب، ابن منظور، 969/3

[3] المغني ، ابن قدامة، 361/16 – كشاف القناع، البهوتي، 241/4 .

عن أنس رضي الله عنه قال: لما نزلت (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) جاء أبو طلحه إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، يقول الله تبارك وتعالى في كتابه (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) وإنّ أحبَّ أموالي إليّ بيرحاء، قال: وكانت حديقة كان رسول الله ﷺ يدخلها ويستظل بها ويشرب من مائها، فهي إلى الله وإلى رسوله ﷺ أرجو برَّه وذخره، فضعها أي رسول الله حيث أراك الله، فقال رسول الله ﷺ: بخ يا أبا طلحة، ذلك مال رابح، قبلناه منك، ورددناه عليك، فاجعله في الأقربين.

ومن الأدلة الخاصة بالوقف:

1 – عن ابن عمر {أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخيبر، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها، قال: فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف، ولا جناح على مَنْ وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول"[4] .

2 – وعن ابن عباس: (أن سعد بن عبادة رضي الله عنه توفيت أمه وهو غائب، فأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أمي توفيت وأنا غائب عنها، فهل ينفعها شيء إن تصدقت به عنها؟ قال: نعم، قال: فإني أشهدك أن حائطي المخراف صدقة عليها)[5].

3 – وعن أنس رضي الله عنه قال: أمر النبي ﷺ ببناء المسجد، فقال: يا بني النجار، ثامنوني بحائطكم هذا، قالوا: لا والله، لا نطلب ثمنه إلا إلى الله[6].

---

[4] صحيح البخاري: باب الشروط في الوقف، رقم: 2737 ، 3\198.

[5] صحيح البخاري، باب إذا قال حائطي أو بستاني صدقة لله، رقم: 2756 . 4\7.

[6] صحيح البخاري، باب: هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، رقم: 428 .

وأما فضله فهو من أفضل الصدقات التي حَثّ الله عليها، ووعد عليها بالثواب الجزيل لأنها صدقة ثابتة دائمة في وجوه الخير، ولا يكون له هذا الفضل الجزيل إلا إذا كان وقفاً شرعياً حقيقيةً، واقعاً في موقعه، مقصوداً به وجه الله تعالى، موجهة مصارفه إلى وجوه القرب وأبواب البر والإحسان من بناء المساجد والمدارس النافعة، والمشاريع الخيرية، وصلة إلى أهله من ذوي القربى والرحم والفقراء والمساكين، والعاجزين والمنقطعين، ومساعدة أهل الخير والصلاح ونحو ذلك.

ثالثاً – أهمية الوقف:

ساهم الوقف في الإسلام مساهمة فعَّالة ظهر أثرها في المجتمع الإسلامي على مَرّ العصور في مناحي متعددة منها – على سبيل المثال – : أنه سبب رئيسي في قيام المساجد والمحافظة عليها، فإن أغلب المساجد على مدى التاريخ قامت على تلك الأوقاف، بل إن كل ما يحتاجه المسجد من فرش وتنظيف ورزق القائمين عليه إنما كان مدعوماً بهذه الأوقاف.

ولم يقتصر إسهام الوقف على المساجد بل تعداها إلى بناء المستشفيات والملاجئ ودور الأيتام وحفر الآبار وإقامة السقايات في المدن وعلى طرق المسافرين مما لا يخفى، وحماية الحدود من العدو، والدفاع عن البلاد، ورعاية المجاهدين حتى كانت الأمة الإسلامية بسبب هذه الأوقاف أمة متقدمة، وصارت مضرب المثل للمجتمعات الأخرى.

وكان له دور كبير في مساعدة الضعفاء والمحتاجين والأخذ بأيديهم، وانتشالهم من براثن الفقر والفاقة.

وامتد أثر الوقف إلى الأرحام والأحباب فقوى الصلة بينهما، وذلك بما يوقفه المسلم على قرابته وذوي محبته مما له الأثر الكبير في ترابط الأسر، وإشاعة روح التعاون بين أفرادها وانتشار المحبة والألفة بينهم.

أما دور العلم والمدارس فقد أخذت بنصيب وافر من الوقف فكان معظمها على الأوقاف الإسلامية، والمتتبع لتأريخ المدارس والحلقات العلمية في المساجد والجوامع يلاحظ أن بعضها تعددت الأوقاف عليها حتى بلغت المئات، حتى وصل الأمر إلى أن يصرف مرتب شهري لجميع مَنْ يتلقى العلم في بعض المدارس، مما ساعد على بقائها واستمرارها. ومن ثم فإنها وفرت للمسلمين نتاجاً علمياً ضخماً، وتراثاً إسلامياً خالداً، وفحولاً من العلماء الذين لمعوا في التاريخ كله[7].

رابعاً– أنواع الوقف:

ينقسم الوقف بحسب الجهة الأولى التي وقف عليها في الابتداء على نوعين: خيري، وأهلي أو ذري .

أما الوقف الخيري: فهو الذي يوقف في أول الأمر على جهة خيرية، ولو لمدة معينة، يكون بعدها وقفاً على شخص معين أو أشخاص معينين. كأن يقف أرضه على مستشفى أو مدرسة، ثم من بعد ذلك على نفسه وأولاده.

وأما الوقف الأهلي أو الذري: فهو الذي يوقف في ابتداء الأمر على نفس الواقف أو أي شخص أو أشخاص معينين، ولو جعل آخره لجهة خيرية، كأن يقف على نفسه، ثم على أولاده، ثم من بعدهم على جهة خيرية[8].

خامساً– تاريخ الوقف في الإسلام :

أول وقف في الإسلام هو مسجد قباء الذي أسسه النبي صلى الله عليه وسلم حين قدومه إلى المدينة مهاجراً. ثم المسجد النبوي الذي بناه صلى الله عليه وسلم بالمدينة بعد أن استقر به المقام.

---

[7] دور الوقف في دعم الجوانب التربوية والدينية والعلمية والثقافية، عبد الله حريري، ص 189 .
[8] الفقه الإسلامي وأدلته 10/ 297.

وأول وقف خيري عرف في الإسلام هو وقف سبع بساتين بالمدينة، كانت لرجل يهودي اسمه مخيريق، أوصى بها إلى النبي صلى الله عليه و سلم ، حين عزم على القتال مع المسلمين في غزوة أحد، قال في وصيته: "إن أصبت . أي قتلت، فأموالي لمحمد . يضعها حيث أراه الله، فقتل، وحاز النبي صلى الله عليه وسلم تلك البساتين السبعة، فتصدق بها، أي حبسها[9].

ومضى الصحابة رضوان الله عليهم على ما سنه النبي صلى الله عليه و سلم ، وعملوا بما حث عليه من الإكثار من الصدقة والإنفاق مما يحبون، وسجلوا أروع الأمثلة في التطوع بأحب أموالهم إليهم[10].

من تلك الأمثلة وقف عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وقيل هو ثاني وقف في الإسلام، وفي العصر الأموي حدث تطور كبير في إدارة الأوقاف، فبعد أن كان الواقفون يقومون بأنفسهم على أوقافهم ويشرفون على رعايتها وإدارتها، قامت الدولة الأموية بإنشاء هيئات خاصة للإشراف عليها، وأحدث ديوان مستقل لتسجيلها.

وفي عهد العباسيين أصبحت للأوقاف إدارة خاصة مستقلة عن القضاء، يقوم عليها رئيس يسمى صدر الوقوف وواكب هذا التطور الإداري جهد علمي مفيد، لضبط أحكام الوقف وطرق التصرف فيه ولحماية أملاكه من الضياع، فخصه الفقهاء بمؤلفات خاصة، وأفردوا له فصولاً واسعة في مدونات الفقه الكبرى. وهذا التطور والتوسع في العناية بالأوقاف أدى إلى قيام الوقف بدور كبير في التنمية الاجتماعية على مر التاريخ الإسلامي.

إن نظام الوقف الإسلامي ظل يمثل على مدى ثلاثة عشر قرناً صورة من أروع صور التعاون الإنساني وينبوعاً فياضاً من ينابيع الخير، وعنصراً إيجابياً من عناصر التنمية الاجتماعية ومظهراً مشرقاً من مظاهر التعاون والتكافل الذي أرسى الإسلام الحنيف قواعده.[11]

---

[9] تاريخ المدينة لابن شبة، 1\173- جامع الأحاديث، للسيوطي، رقم: 42804، 39\410 .
[10] دور الوقف في دعم الجوانب التربوية والدينية والعلمية والثقافية، ياسين الخطيب، 285 .
[11] أثر الوقف الإسلامي في الحياة العلمية في المدينة المنورة، سحر الصديقي، ص 4 .

ومما يؤسف له أن بعض التصرفات والانحرافات السلبية، والمشكلات العملية المتراكمة قد أحاطت بتطبيق هذا النظام فانحرفت به عن أهدافه النبيلة.

تراكمت الآثار السلبية لهذه الانحرافات والمشكلات على مر العصور وتوالي الأجيال، حتى آلت حال الأوقاف في العصور الأخيرة إلى التدهور والجمود والإهمال، وتعرضت ممتلكاتها بسبب ذلك، إلى الانهيار والخراب، فقلَّت عائداتها وتضاءلت منافعها

وقد استلزم هذا الوضع المتردي تفكيراً طويلاً وبحثاً جاداً متواصلاً عن الطرق والأساليب الناجعة لإصلاح نظام الوقف وبعث الحيوية والنشاط في مؤسساته، ومرت جهود الإصلاح هذه بمراحل يمكن إجمالها فيما يأتي

- المرحلة الأولى :

بدأت جهود الإصلاح هذه في ظل الخلافة العثمانية في أواخر عهدها، فبعد أن كثرت الأوقاف وتعددت أنواعها ومرافقها، وتكاثرت مشكلاتها، ظهرت الحاجة إلى إحداث تنظيمات إدارية واسعة تعنى بالإشراف على أملاك الوقف وأمواله، وتراقب مصادرها ومصارفها.

وتَطلَب ذلك إنشاء أنظمة جديدة، وإصدار قوانين عديدة لتنظيم شؤونه وبيان أقسامه وطبيعة كل قسم منها، والأحكام الشرعية التي تتعلق به، ولايزال الكثير من تلك القوانين معمولاً به في بعض البلاد الإسلامية حتى الآن.

- المرحلة الثانية :

وفي عهد الاستعمار الغربي الذي بسط نفوذه على البلاد الإسلامية توقفت حركة إصلاح نظام الأوقاف، بل تعرضت لكثير من الضغوط والعبث والاستغلال، فازداد حالها سوء وتدهوراً، وبخاصة في الأقطار الإسلامية التي وقعت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي.

لقد فهم المستعمرون، وهم يدرِّسون المجتمعات الإسلامية، ويبحثون عن مكامن القوة فيها، أن للوقف، والمؤسسات الدينية والاجتماعية التابعة له، فضلاً كبيراً في تركيز الروح الدينية والوطنية في المسلمين، وتوطيد روابط التضامن والتعاون بينهم.

كما أدركوا أن أهم المؤسسات التي تدعم الطبقة المتعلمة الواعية في وقوفها في وجه سياسة الاستعمار وخططه هي المؤسسات التي تعتمد على الوقف كالمساجد والمدارس والزوايا والأربطة.

لهذا عمد المستعمر إلى التدخل المباشر في شؤون الوقف ومؤسساته، تحت ستار إصلاح إدارتها وتحديث أنظمتها، وكان هدفه الحقيقي هو الحد من الدور الإيجابي للوقف ومؤسساته، خاصة في تنشيط الوعي الوطني ودفع حركة مقاومة المستعمر.

وبسبب تزايد هذا التدخل، وانكشاف أهداف المستعمر ونواياه الخفية، تعالت أصوات المسلمين تدعو إلى الدفاع عن الأوقاف الإسلامية، ونجحت في حشد التأييد لدعوتها، وتجلى ذلك في مؤتمر الدفاع عن الأوقاف الإسلامية الذي عقد بسوريا عام 1353هـ، وكان الهدف منه هو الحد من تدخل المستعمر في نظام الوقف، وجعل إدارة شؤونه وتسييرها من اختصاص المسلمين.

- المرحلة الثالثة:

وبانتهاء عهد الاستعمار، دخلت البلاد الإسلامية عهداً جديداً من التطور السياسي والاجتماعي تمثل في نشوء نظام الدولة الوطنية الحديثة على النمط الغربي، وهو نمط جديد يقوم على اتساع نفوذ الدولة وتقلص دور المجتمع المدني، وحلول الدولة محله في الإشراف المباشر على الكثير من المرافق العمومية والاجتماعية كالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والدينية.

في سياق هذه التحولات الجديدة تعرض نظام الوقف لتعديلات كثيرة، أهمها: في إطار إسناد إدارته والإشراف عليه إلى الإدارة الحكومية الرسمية في إطار وزارات خاصة به، تتولى إدارة أملاكه، والتصرف في أموره وتسييرها بأساليب إدارية حديثة.

وكانت تركيا أول دولة إسلامية تقوم بإلغاء النظام القديم للأوقاف ووضع ممتلكاته تحت الإدارة الحكومية الرسمية، وذلك عقب تعطيل نظام الخلافة الإسلامية مباشرة، أي في العشرينيات من هذا القرن. ثم اقتفى أثرها في ذلك التنظيم معظم الحكومات الإسلامية على تفاوت في الدرجات.

غير أن هذه التعديلات لم تنجح في إصلاح كل ما كان في نظام الوقف من عيوب وما تراكم حوله من مشكلات، وهي كثيرة بعضها يرجع إلى شروط الواقفين، وبعضها إلى الإدارة والولاية، وبعضها إلى كثرة الأوقاف الأهلية (الذرية) التي كانت مشكلاتها متفاقمة.

وبحلول النصف الثاني من القرن العشرين كانت معظم البلاد العربية والاسلامية قد استقلت وأصدرت قوانين خاصة بتنظيم الوقف وجعله تحت إدارة الحكومية المركزية، ولكن التركيز الإداري كانت له درجات متفاوتة من بلد إلى بلد.

ثم بدأت حملات المطالبة بإلغاء الوقف الأهلي وتصفيته، وامتدت لتعم معظم البلاد الإسلامية، وقامت بإظهار العيوب والآثار الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي نشأت عن كثرة الأوقاف الأهلية.

واستناداً إلى هذه العيوب صدرت قوانين إلغاء الوقف الأهلي(الذري) وبقاء الوقف الخيري في عدد من الأقطار الإسلامية، ففي لبنان صدرت سنة 1947، وفي سوريا 1947م، ومصر 1952م، وفي العراق 1954م، وفي المغرب 1977م[12]. وكانت هذه التنظيمات والتعديلات سبباً في تقليص دور الوقف ومؤسساته في التنمية الاجتماعية، فانحصر دوره، أو

[12] الفقه الإسلامي وأدلته 10/ 297.

كاد، في رعاية المساجد وصيانتها، وفي بعض الأنشطة الدينية والثقافية. كما كانت سبباً في انقطاع الوقف بنوعيه الأهلي والخيري، وفي صمت العلماء والمفكرين عن الحديث عنه، والبحث في أبعاده وقضاياه.

- المرحلة الرابعة

بدأت هذه المرحلة منذ سنوات قليلة، في ظل التوجهات الدولية المعاصرة، وفي ظل السياسة الرامية إلى إعادة الاعتبار للأنشطة الاجتماعية، وذلك بتشجيع المجتمع المدني ومؤسساته، على الإسهام في الأعمال الاجتماعية. في ظل هذه التوجهات عاد الحديث عن مؤسسة الوقف وبدأ البحث العلمي والأكاديمي حول تاريخه ودوره الاجتماعي والعلمي والتربوي في الحضارة الإسلامية، وعن الطرق والأساليب التي تجعله قادراً على أداء مثل هذا الدور الإيجابي من جديد في التنمية الاجتماعية التي تنشدها المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

وقرر الفقهاء أن الوقف على التعليم يستوي في الاستفادة منه الكبير والصغير والغني والفقير، فهو لكل من طلب العلم، ولكنهم لم يجوزوا أن يخصص للأغنياء وحدهم، فإذا كان عاماً ولم يقيد بشرط جاز الانتفاع به للجميع دون تمييز[13].

سادساً – المعايير الضابطة للوقف :

إن فقه الوقف مبني في مجمله على ثلاثة أسس كبرى، وإن هذه الأسس أوجدت نوعاً من الحماية الشرعية لأموال الوقف ومؤسساته من أطماع الطامعين، وهي:

1- احترام شرط الواقف وإرادته:

[13] بحث (نظام الوقف الإسلامي): د. أحمد أبو زيد- (دور الوقف في دعم المؤسسات الاجتماعية والصحية) – أثر الوقف الإسلامي في الحياة العلمية بالمدينة المنورة ص 14.

وعن هذا الاحترام أو الالتزام نشأت القاعدة الفقهية التي تقول: (شَرْطُ الوَاقِفِ كَنَصِّ الشَّارِعِ) يعني أنه لا يجوز تغييره أو انتهاكه. وبإقرار هذه القاعدة توفرت للأوقاف ومؤسساتها، على مر العصور، حماية قوية أسهمت في ضمان بقائها واستمرار عطائها.

2- اختصاص القضاء بالولاية على الأوقاف:

قرر الفقهاء أن الولاية العامة على الأوقاف من اختصاص القضاء وحده، لأنه أكثر الجهات استقلالاً وقدرة على منع الظلم وانتهاك المصالح الشرعية.

وظلت الأوقاف تحت هذه الولاية المستقلة إلى بدايات العصر الحديث، فبدأ إخراجها تدريجياً من ولاية القضاء في سياق التحولات التي حدثت في مجالي التشريع والقضاء، وفي إطار تنظيم مؤسسات وإدارات الدولة الحديثة.

وأدت تلك التحولات إلى تراجع فقه الوقف وانحسار دوره في التنمية الاجتماعية، وإلى إدماجه في الجهاز الإداري الرسمي .

3-معاملة الوقف على أنه شخص اعتباري:

يُستفاد من أحكام الفقه وتفريعاته في جميع المذاهب الفقهية . مع وجود بعض الاختلاف . أن الوقف يعتبر محلاً لتحمل الالتزامات متى انعقد بإرادة صحيحة واستوفى أركانه وشروطه، فتصير له أهلية وذمة مستقلة. ولذلك قرر الفقهاء ثبوت حق التقاضي للوقف نفسه، فَيُحْكَمُ له ويُحْكَمُ عليه، وقرروا وجوب الزكاة في غلته، وصحة الاستدانة على ذمته من أجل إصلاح أعيانه، ومعنى هذا أن الفقهاء جعلوا للوقف شخصية اعتبارية مستقلة بالمعنى القانوني المتداول.

تلك هي الأسس العريضة للوقف، ومن فوائدها أنها توفر الحماية لأموال الوقف، وتسهل عمليات استثمارها وتنميتها وتكثير عائداتها ومنافعها[14].

سابعاً – دور الوقف في نشر التعليم :

يعدُّ الوقف من أهم المؤسسات التي كان لها الدور الفعال في تنمية التعليم سواء داخل المساجد أو في المدارس أو في المكتبات أو غيرها من المؤسسات الخيرية الأخرى. حيث رعت الأموال الوقفية عملية التعليم من مرحلة الطفولة حتى المراحل الدراسية العليا المتخصصة، فأدى ذلك إلى نقل المسلمين من حياة بسيطة إلى حياة امتازت بالرخاء، بينما بقيت كثير من المجتمعات في ركود لفترة طويلة، ولا يختلف اثنان على أن الحضارة الحديثة اعتمدت اعتماداً كلياً على ما وصلت إليه الحضارة الإسلامية من تقدم، فالكثير من الآراء والقوانين وغيرها من المعارف الأخرى اعتبرت أساساً لكثير من النظريات والقوانين والاختراعات الحديثة في جوانب عديدة، كل ذلك تحقق من الأموال الوقفية على التعليم، فلم يكن هناك وزارة للتعليم أو تخصيصات في ميزانية الدولة، وإنما كانت الدولة تعتمد مبدأ الزكاة ومبدأ الصدقات بصورة عامة وتشجع المسلمين على أعمال البر استناداً إلى تعاليم الدين الإسلامي، وتقوم الدولة بالإشراف على الأوقاف ومراقبة تنفيذ الوقفيات وتعيين من يقوم بإدارتها تنفيذاً لشروط الواقفين، وأدت هذه الأوقاف على التعليم إلى مدّ المجتمع بما يحتاجه من مؤهلين ساهموا في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعاتهم.

لقد شملت الأموال الموقوفة على التعليم كثيراً من الجوانب المختلفة التي تخدم عملية التعليم والتعلم، ومن أهم هذه الجوانب إنشاء المدارس وتجهيزها وتوفير العاملين فيها من معلمين وغيرهم، وتشجيع طلاب العلم على الانخراط في عملية التعليم من خلال التسهيلات التي

---

[14] بحث (نظام الوقف الإسلامي): د. أحمد أبو زيد .

وفرت لهم، بالإضافة إلى إنشاء المكتبات وتجهيزها وغير ذلك من الجوانب الأخرى. وفيما يلي توضيح مختصر لكل من هذه الجوانب:

1 – الوقف على المدارس:

لم تقتصر المخصصات الوقفية على بناء المساجد بل شملت كثير من الأوقاف الكتاتيب والمدارس لكون الإنفاق على التعليم قربة لله تعالى، لذا ألحق بالمساجد كتاتيب تشبه المدارس الابتدائية تعلم القراءة والكتابة واللغة العربية والعلوم الرياضية، وقد بلغت الكتاتيب التي تم تمويلها بأموال الوقف عدداً كبيراً، فمثلاً " عدّ ابن حوقل منها ثلاثمائة كُتّاب في مدينة واحدة من مدن صقلية، وذكر أن الكُتَّاب الواحد كان يتسع للمئات أو الألوف من الطلبة.

وتتفاوت الأوقاف على المدارس حسب مكانة الواقف وما خصصه من مال، ولم تقتصر الأموال الموقوفة على عمارة المدارس فقط بل شملت صيانة المدرسة وتجهيزها بالأثاث واللوازم المدرسية ودفع مرتبات العاملين فيها. وبعض الأوقاف شملت توفير مساكن للطلبة وتقديم الطعام للطلاب والعاملين في المدرسة، كما أن بعض الأوقاف شملت المعالجة الطبية والملابس كما حدث في بعض المدارس الموقوفة في القدس.

والمدارس إذ تتفاوت في إمكاناتها المادية وما تقدمه من خدمات تفاوتت أيضاً في فروع المعرفة التي تدرسها من حيث الكم والكيف، ومن الأمثلة على هذه المدارس ما يلي:

1- المدرسة الصالحية بمصر، وهي أول مدرسة درّست المذاهب الأربعة بمصر، حيث أنشأها الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة 641هـ، وأوقفت عليها أوقاف ضخمة.
2- المدرسة الظاهرية التي أنشأها الظاهر بيبرس في القاهرة سنة 626هـ وأوقف عليها المال وأغدق عليها مما جعلها أجمل مدرسة في مصر، وخصص لها مكتبة ضخمة تحتوي على سائر العلوم.

3- المدرسة المنصورية في مصر، أنشأها المنصور بن قلاوون سنة 683هـ وتخصصت في تدريس الطب بالدرجة الأولى.

4- المدرسة المسعودية ببغداد بناها مسعود الشافعي، وجعلها وقفاً على المذاهب الأربعة بجانب تدريس العلوم الطبية والطب.

5- المدرسة الصلاحية بحلب أوقفها الأمير صلاح الدين يوسف الدوادار.

6- المدرسة الغياثية أو مدرسة الملك المنصور بمكة المكرمة، بناها المنصور غياث الدين، إذ أنشئت سنة 813هـ وأوقف عليها أموالاً جليلة.

7- المدارس الأربعة بمكة المكرمة، التي بناها السلطان سليمان القانوني سنة 927هـ، وأوقف عليها أموالاً طائلة لتدريس المذاهب الأربعة.

ومن المدارس التي قامت على الوقف المدارس الطبية التي ألحقت بالمستشفيات والتي كانت منتشرة في مصر، حيث يتعلم الطلاب الطب والحالات السريرية تحت إشراف أساتذتهم.

وينقل الرحالة العربي المشهور ابن جبير انبهاره مما شاهد في القاهرة في مدرسة الإمام الشافعي والتي أوقفها وأوقف بيته عليها، كما انبهر من إحدى مدارس الإسكندرية.

أما ابن بطوطه فيقول عن مصر والعراق وسوريا أنها عامرة بالمعاهد العلمية الموقوفة، ويذكر أنه استفاد منها، كما وصف أحوال عشرين مدرسة جامعة في دمشق عاشت على أموال البر والخير والوقف، أما في بغداد فلا يختلف عدد المدارس عما شاهده في دمشق.

2– الوقف على المعلمين:

ساعد الوقف وبشكل فعّال في تقدم العلوم والمعارف المتنوعة من خلال تكفله في حالات كثيرة بصرف استحقاقات للمعلمين في المدارس والمساجد الموقوفة مما جعل هؤلاء المعلمين يحصلون على عيش كريم بالاعتماد على ما تدُرّه الأموال الموقوفة عليهم، حيث استطاعوا أن يستقلوا ويتفرغوا لهذا العمل الشريف.

فبعض الأوقاف شملت الإنفاق على المدارس بما تتطلبه من مصروفات للعاملين من معلمين وخدم وتجهيزات وغيرها، كما أن بعض الأوقاف خصصت للصرف على المعلمين فقط، كما خصصت بعض الأوقاف للصرف على الفقهاء الذين يُؤمون المساجين ويعلمونهم ويصلحونهم ليخرج هؤلاء من السجن متقنين لعلم من العلوم.

وتتفاوت المستحقات التي كانت تدفع للمعلمين حسب الأموال الموقوفة المخصصة وحسب مكانة المدرسة والمعلم.

3 – الوقف على المتعلمين:

شجع الوقف المتعلمين على الانخراط في التعليم، والاستفادة من التسهيلات التي وفرت في المساجد والمدارس، والمكتبات من خلال تكفله بتأمين احتياجات المتعلمين من اللوازم الدراسية المختلفة؛ حيث خصصت بعض الأوقاف لتعليم الطلاب والصرف عليهم مجاناً وإسكانهم في الأقسام الداخلية التي كانت إما بداخل المدارس أو في أقسام داخلية منفصلة.

والإيقاف على التعليم يستوي في الاستفادة منه الصغير والكبير والغني والفقير فلا يحرم منه أحد بل يستفيد منه كل من طلب العلم، ويرحل الكثير من طلاب العلم إلى أماكن هذه الأوقاف لطلب العلم، كما حدث في القاهرة، حيث أدت التسهيلات إلى أن يَفِد إلى القاهرة طلاب علم وعلماء من مغرب العالم الإسلامي ومشرقه، كما أن القدس كانت محط رحال الكثير من العلماء والطلبة من مختلف أنحاء العالم الإسلامي نتيجة لوجود المسجد الأقصى والذي كان منارة للعلم وغيره من المساجد، كما أن بعض الأوقاف عُنيت بتعليم الفقراء وذلك بتدريسهم وإسكانهم ومعالجتهم.

وعندما زار الرحالة ابن جبير المشرق ورأى تعدد المدارس والأوقاف التي تنفق عليها بوفرة مما شجع طلاب العلم على الاستمرار ناشد أبناء المغرب أن يرحلوا إلى ديار المشرق لتلقي العلم إذ نجده يقول:" تكثر الأوقاف على طلاب العلم في البلاد الشرقية كلها وبخاصة دمشق،

فمن شاء الفلاح من أبناء مغربنا فليرحل إلى هذه البلاد فيجد الأمور المعينة على طلب العلم كثيرة وأدلها فراغ البال من أمر المعيشة"[15].

ويظهر مما تقدم أن الأموال الوقفية ساهمت في تنمية التعليم والدراسة سواءً في داخل المساجد أو في الكتاتيب أو في المدارس، إذ رعت الأموال الوقفية عملية التنمية هذه من مرحلة الطفولة حتى المراحل الدراسية العليا في وقت لم يكن هنالك وزارة للتعليم أو مخصصات في ميزانية الدولة، بل إن أغلب علماء هذه الفترة ترعرعوا ونشؤوا على ما وضعته أموال الوقف تحت تصرفهم وسهلت لهم حياتهم للتطور.

ومما يؤكد أن العملية التعليمية تتطلب أعباء ونفقات كبيرة متنوعة بحيث لا يقدر على تحملها إلا فئة قليلة في المجتمع، إذ هناك نفقات التعليم والحصول على الكتب ونفقات السفر والإقامة والأكل والشرب واللبس والعلاج لطالب العلم. ودون تحقيق كل هذا عقبات وعقبات أمام معظم فئات المجتمع، هنا يبرز مدى ضخامة الدور الذي أسهم به الوقف في العملية التعليمية ونشرها وتوسيع رقعتها، بحيث تتاح لكل طالب لها مهما كان مستواه الاقتصادي والاجتماعي ومهما كان موطنه وموقعه.

---

[15] دور الوقف في العملية التعليمية، د. عبد الله بن عبد العزيز المعيلي – أثر الوقف في نشر التعليم والثقافة، ياسين الخطيب، ص 289 – أثر الوقف الإسلامي في الحياة العلمية بالمدينة المنورة، سحر الصديقي، ص 13 – دور الوقف في دعم الجوانب التربوية والدينية والعلمية والثقافية، ص 201 .

المبحث الثاني – واقع التعليم الحالي (الأساسي) في الثورة السورية[16] :

في هذا التقرير سيتم إلقاء الضوء بشكل مكثّف و ممنهج على قطاع التعليم في المرحلة الأساسية و عرض واقعه في بيئات الثورة السورية، و في مخيمات اللجوء و النزوح في الداخل و الخارج.

من مدارس إلى سجون و خرائب

منذ انتهاج النظام السوري الحل الأمني العنيف جداً تجاه الحراك الشعبي السوري، كان قطاع التعليم أحد القطاعات التي مورست بحقها أبشع أنواع التدمير الممنهج، و منذ كتب أطفال درعا على إحدى مدارسهم " يسقط النظام " أصبحت المدارس و طلابها هدفاً لكل أنواع الهمجية، فمن درعا إلى حمص وصولاً إلى ريف مدينة إدلب و ريف حلب و الجزيرة السورية ذات الأغلبية العربية خاصة استخدمت المدارس سجوناً و معتقلات للثوار، و تحولت سطوحها إلى متاريس عسكرية و أبراج للقناصين، و ما إن تمّ تحرير هذه المناطق حتى أصبحت هذه المدارس هدفاً للبراميل المتفجرة و القصف بالطيران بشتى أنواع الأسلحة، هذا القصف الذي لم تُستبعد منه حتى عشرات المدارس التي تحولت إلى ملاجىء للنازحين من حي لآخر و من مدينة لأخرى، كما تمّ حرمان المناطق الثائرة ضمن خطط الحصار الدائم من مخصصاتها التعليمية و احتياجاتها اللازمة، إضافة إلى اعتقال المئات من أفراد الكادر التعليمي من أبناء المناطق الثائرة و قتل بعضهم الآخر و تشريد فئة أخرى، و يُمكن تلخيص ما تعرض له قطاع التعليم و بالأرقام بالنقاط التالية :

---

[16] جزء من هذا التقرير إعداد : د. خولة حسن الحديد التقرير بعنوان (واقع التعليم الأساسي في المناطق السورية الثائرة) (تمّ إعداد هذا التقرير استنادا إلى المعلومات التي وفرتها عضوات تجمع نساء الثورة السورية) .

- خسر الكثير من الطلاب والمعلمين حياتهم، و فئة منهم معتقلين و أخرى مشردة داخل البلاد و خارجها .

- ضاع عام دراسي كامل و عامين أحياناً على عدد كبير من الطلاب في بيئات الثورة، و حرم آخرون من التعليم بشكل نهائي بسبب ظروف القصف المتواصل و الظروف الأمنية ظروف الحصار .

- تبين إحصائيات من بين خمسة ملايين تلميذ و365 ألف مدرس وموظف لم يلتحق بالدراسة لعام 2012 سوى 22.8% منهم، بحسب التقرير الذي أعده المركز السوري لبحوث السياسات.

- من بين 22 ألف مدرسة في سوريا تمّ تدمير 2362 مدرسة بشكل كلي أو جزئي غالبيتها تقع في المناطق التي تشهد عمليات عسكرية وبكلفة تقارب 5.7 مليار ليرة سورية.

- الإنفاق العام على التعليم انخفض من 35.4 مليار ليرة سورية في عام 2010 إلى 26 مليار ليرة سورية في عام 2011، و يُقّدر أنه وصل في 2012 إلى 19.5 مليار ليرة سورية.

- كما تشير عدد من تقارير المنظمات الأهلية و الدولية، تمّ استخدام 1956 مدرسة كملاجئ للأسر النازحة على مختلف الأراضي السورية .

- تحوّل عدداً من المدارس إلى مراكز اعتقال أو تم قصفها وإغلاقها بشكل تام.

- حسب آخر تقارير الأمم المتحدة بمنظماتها المختلفة العاملة في هذا المجال، يوجد أكثر من ثلاثة ملايين طفل في سوريا في سن الدراسة محرومون من التعليم، ويحتاج إعادة تأهيل قطاع التعليم إلى أكثر من ستة مليارات دولار .

التعليم في ظل الثورة :

بالرغم من الظروف القاسية التي تفوق أي احتمال التي عاشتها و ما زالت تعيشها بيئات الثورة في سوريا، وما يُعانيه السوريون في أماكن اللجوء في البلدان المجاورة، إلا أنّ الثورة تنتج من داخلها حلولاً و إن كانت ليست جذرية إلا أنّها تحاول أن تغطي ما تستطيع ذلك الحرمان من التعليم الذي يتعرض له ملايين الأطفال داخل سوريا و خارجها، و لأن الحاجة أم الاختراع و لأنّ الشعب لا يموت، تمّ القيام بالعديد من المشاريع التي تحاول تعويض النقص الفادح بالاحتياجات التعليمية، و الانطلاق بعملية تعليمية في ظروف بالغة الصعوبة و بأقل التكاليف المتوفرة لاستئناف العملية التعليمية و تعويض الأطفال ما فاتهم، و سنستعرض في هذا السياق بعض التجارب التعليمية داخل سوريا، لتُستتبع بتفصيل لأهم المشكلات و الانتقادات و المثالب التي تطال هذه المشاريع، إضافة إلى استعراض واقع بعض المناطق من خلال ما أعدّه الناشطون من داخلها .

واقع التعليم في محافظة حلب:

في أواخر الشهر 2012 تحرر الريف الحلبي وأكثر من نصف مدينة حلب عن النظام المجرم ونزح معظم سكان هذه المناطق إلى أماكن سيطرة النظام بسبب القصف الممنهج للأماكن التي خرجت عن سيطرته، وبقي قسم من الأهالي في هذه المناطق فانبرى عدد من المعلمين والمدرسين للتصدي لهذه المهمة، وتم تأسيس المجلس الانتقالي الثوري في محافظة حلب ومن بين المكاتب التي أحدثها المكتب التعليمي للقيام بمهام التعليم في المناطق المحررة بديلاً عن مديرية التربية وأُنشئت عدد من المنظمات التي تهتم بالتعليم، ومن هذه المنظمات منظمة ارتقاء – منظمة جنى – جيل القرآن – قبس وغيرها من المنظمات، وقام المجلس الشرعي في محافظة حلب بتأسيس (22) مدرسة شرعية متوزعة على جميع مناطق محافظة حلب، وافتتحت مجالس الأحياء بعض المدارس في أحيائها إلا أن نسبة كبيرة من هذه المدارس مهددة بالإيقاف لأسباب كثيرة أهمها :

- موضوع الدعم المادي فلا يوجد جهات ممَوِّلَة بشكل دائم لهذه المشاريع فمعظم المدرسين يعملون بشكل تطوعي ويتقاضون رواتب زهيدة كل ثلاثة أشهر يقبضون (100 دولار)، وبعضهم لا يقبض هذا الراتب الضئيل، وقد توقفت عدد من المدارس بسبب عدم توفر الدعم .
- القصف الممنهج من النظام المجرم على المدارس ففي بداية عام 2014 بدأ بما يُعرف على شاشات الأخبار بموجة البراميل الحاقدة التي كان يرميها النظام المجرم على الأحياء المحررة من مدينة حلب وتسبب بدمار الكثير من المدارس، ومن الحوادث الدامية التي حصلت حادثة مدرسة عين جالوت .

وعن استهداف مدرسة عين جالوت قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها أنه في "يوم الاربعاء 2014/4/30 قام الطيران الحربي التابع للحكومة السورية (طائرة) من طراز سوخوي بقصف مدرسة عين جالوت التي تقع داخل حي الأنصاري السكني بمدينة حلب، وذلك بصاروخ موجَّه، مما يؤشر على تعمد قصف المدرسة ولم يكن قصفاً عشوائياً"، وأضاف التقرير أن الصاروخ استهدف "تجمعاً لحوالي 400 طالب من عموم مدارس الحي والأحياء المجاورة كانوا قد اجتمعوا في المدرسة لحضور معرض لرسومات للأطفال تحت اسم (بصمة أمل)".

كذلك أشارت الشبكة إلى أن القصف أسفر عن "مقتل 20 شخصاً بينهم 17 طفلاً وسيدة واثنان من الكادر التعليمي في المدرسة بحسب فريق توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان".

- نقص في الوسائل التعليمية والمستلزمات المدرسية والمناهج .

واقع التعليم في محافظة درعا

في المناطق التي تم تحريرها من مدينة درعا من الحواجز الأمنية وهي" طريق السد ودرعا البلد التي بقي ما يقارب 20 بالمئة منها بيد عصابات النظام الفاشي"، تمّ افتتاح في كل منطقة عدد من المدارس التي تمّ إصلاحها وإعادة تأهيلها نوعاً ما، ففي درعا البلد افتتحت مدرسة لمرحلة التعليم الابتدائي وأخرى للإعدادي والثانوي وكذلك في طريق السد تم افتتاح مدرستان لكافة المراحل لكنها تشهد التحاق أعداد كبيرة من الطلاب والتلاميذ، حيث تمّ تقسيم الدوام المدرسي إلى فترتين كل واحدة تمتد لمدة ثلاث ساعات متواصلة .

الكادر التعليمي في المدارس المذكورة من الكوادر التي كانت تقوم بالتعليم خلال الأعوام الماضية، وهي تابعة لمديرية التربية في المحافظة، ويوجد نقص كبير في بعض الاختصاصات وخاصة اللغة الإنكليزية والفرنسية والرياضيات، ويتم الاستعانة بمدرسين من خارج الملاك ، أما المنهاج فيتم الاعتماد على المنهاج الحكومي، ويعاني الأهالي من تأمين المستلزمات من قرطاسية وحقائب وألبسة نتيجة للارتفاع الهائل في الأسعار.

أما في الريف الدرعاوي فقد تمّ اعتماد المنهاج الحكومي، وتمّ تأهيل العديد من المدارس، لكنها تعاني من نقص الكوادر التربوية، نظراً لعمليات اللجوء والنزوح والاعتقالات وانتساب العديد منهم إلى الجيش الحر، وتم إخلاء المدارس التي اتخذتها الكتائب كمقرّات لها وعودتها للدور المناط بها بتقديم التعليم، أما المعاناة الكبرى فتكمن في النزوح من منطقة إلى أخرى واستقرار بعض النازحين في المدارس، واتخاذها كمراكز للإيواء إضافة إلى الدمار الكبير في المدارس، كما يتعذر أحياناً الذهاب إلى المدارس بشكل يومي نظراً لتواصل القصف والاشتباكات وخاصة في درعا البلد وطريق السد، و يتعرض الطلاب خلال تواجدهم في المدارس للقصف ويتم صرفهم على المنازل، وهذا حال الطلاب والتلاميذ في مدن وقرى وبلدات الريف، وقد تعرضت بعض المدارس لعمليات السرقة والتخريب، تعاني من نقص

حاد في الأدوات والمستلزمات التعليمية، وحتى المرافق الصحية ومنها توفير المياه الصالحة للشرب .

منذ فترة يسعى بعض الطلاب والطالبات الذين تركوا الدراسة العودة إليها، والتقدم لشهادة الثانوية العامة بفروعها المختلفة، لكن أسعار الكتب باتت مرتفعة جدا، وقد تشكل عبئاً عليهم و عائقا في طريقهم.

حلقات التعليم المفتوح : بدأ تجمع نساء الثورة السورية بتنظيم عدد من برامج التعليم المفتوح في درعا البلد، في الأماكن التي يصعب فيها وصول الأطفال للمدارس بسبب الظروف الأمنية، تطبق حلقات التعليم وفق برامج مُعدّة مسبقا تتوافق مع أعمار الأطفال، تتم عادة داخل أحد بيوت الأهالي و يقوم بها متطوعات تقدم لهن مكافآت رمزية، تعمل هذه البرامج على تعويض الأطفال ما فاتهم من تعليم نظامي بطريقة مرنة من حيث طريقة التعليم و محتواه و عدد الساعات بما يتناسب و الظروف الأمنية السائدة، وقد لاقت هذه الحلقات إقبالاً كبيراً و ارتياحاً لدى الأهالي مما يشجع على نقلها لأماكن عدة في حال توفر التمويل .

تجارب في ريف إدلب

مشروع غراس التعليمي

بدأت الفكرة عندما قرر مجموعة من الشباب بالبدء بمشروع "غراس" الذي يهدف إلى توفير التعليم البديل عبر إقامة مدارس ميدانية، يتم فيها تعويض الطلاب ما فاتهم من التعليم وضمن إمكانيات المشروع، بدأت المشروع بتاريخ 20-5-2013 حيث تم تأسيس أول مدرسة في معرة النعمان بالتعاون مع جمعية "بسمة أمل" الموجودة في المدينة، حيث تشاركت

الجمعية مع المشروع في العمل الميداني وكان التمويل عن طريق المشروع (وطبعاً لا يمكن نسيان دعم أهالي المدينة).

استطاع المشروع خلال الفترة الماضية من تأسيس سبع مدارس موزعة بين مدينة معرة النعمان وريفيها الشرقي والغربي، وتوفّر التعليم المجاني لألف طالب بين الصف الأول إلى الصف الثالث الأساسي عبر دورة مكثفة لمدة ثلاثة أشهر، مع تأمين تعويض بسيط للمعلمين بما يسمى مكافأة التطوع لـ55 متطوع بين مدراء ومعلمين صف، أما تمويل المشروع فتمّ عبر بدء فريق المشروع نشاطه في جمع التمويل من خلال الشبكة الاجتماعية الضيقة في المغتربات، بالرغم من قلة التمويل ولكن كان ذلك في سبيل الحفاظ على استقلالية المشروع من أي تبعية سياسية أو فكرية، اليوم وبعد أن أثبت المشروع نجاحه على الأرض تحسّن التمويل عما كان عليه، ولكن فريق العمل يحرص في تأمين التمويل بالاعتماد على التجمعات الشبابية أو المنظمات المحايدة والمعروفة في نزاهتها (كتنسيقية المغتربين السوريين لدعم الداخل ومجموعة أهل الغربة وقت الكربة)، وكما يتم جمع التبرعات الفردية بحيث يبقى استقلال المشروع من أهم الأولويات.

يقوم فريق المشروع المتواجد في سوريا بالتواصل مع الجمعيات أو الناشطين المعروفين بسمعتهم الطيبة في مناطق تواجدهم، وغالباً ما يتم تزكيتهم من جهات تم التعامل معها من قبل، ويتم التنسيق لإعداد المدرسة حيث ينقل الفريق مكان إقامته إلى منطقة تأسيس المدرسة لمتابعة العمل الميداني بالتعاون مع الجمعية أو الناشط الذي يتعاون معه المشروع، وغالباً ما يتم الاعتماد على الموارد من المنطقة نفسها سواءً من تجهيزات الصفوف (مقاعد وألواح مدرسية .. وغيرها)، حيث يتم تأمينها من المدارس المعطلة في المنطقة، أو سواءً من ناحية المعلمين والمدراء حيث يُعتبر ما يقدمه المشروع من مقابل (مكافأة التطوع) ولو كان بسيطاً فرصة عمل تم توفيرها لأهل المنطقة التي تقام فيها المدرسة، حيث أنه لا يُعتبر المعلمون ضمن المشروع موظفين فيه، بل يتم اعتبارهم أعضاء في المشروع ، ويتم استهداف المعلمين الذين

يفضلون متعة العمل على المقابل المادي، ويعود أحد أسباب تخفيف مكافأة التطوع للمتطوعين في المشروع أيضاً بسبب ارتفاع الحاجة لإنشاء مدارس جديدة وذلك لعدم توافر البدائل التعليمية في المناطق التي يتم العمل فيها، وبعد أن تصبح المدرسة جاهزة وتستقبل الطلاب يتم التنسيق لزيارات دورية للمدارس المقامة للاطلاع على احتياجاتها والنقص في المواد ليتم إعادة تمويل المدرسة، وتأمين الاحتياجات عن طريق فريق المشروع أو عن طريق إدارة المدرسة بشكل مباشر، و يتم ضبط العمليات في المدرسة عبر إعداد مجموعة تنظيم و أرشفة تهدف إلى ضبط دوام الطلاب، وحفظ سجلات خاصة بهم إلكترونياً، مع التقييم الشهري لهم عبر جداول التقييم والمذاكرات الشهرية والامتحانات الفصلية، بالإضافة لإعداد مجموعة من المستندات المالية التي تساعد المشروع على الشفافية أمام المجتمع، داخل المدرسة والمشروع أو خارج، أما عن العام الدراسي 2013-2014 ، يعمل كادر المشروع على تأمين التعليم لأكثر من 2000 طالب، ورفع عدد المدارس إلى عشرة مدارس بإنشاء أربع مدارس جديدة ودمج اثنتين محدثات مسبقاً، وسيصل عدد المتطوعين إلى أكثر من 90 متطوع بين مدير ومعلم صف ومعلم لغة إنكليزية، و قد بدأ العام الدراسي بتاريخ 1-10-2013، وتتم تغطية عام دراسي كامل لطلاب من الصف الأول إلى الصف الرابع الأساسي.

تجربة من ريف حمص الشمالي

تفعيل العملية التعليمية في مدينة تلبيسة

كغيرها من المناطق السورية الثائرة تعرضت المدارس في مدينة تلبيسة للدمار، و انقطعت العملية التعليمية في العام الأول للثورة بسبب تعرض المنطقة للحصار تزامنا مع مدينة درعا مما أدّى إلى التأخر الدراسي عام أو عامين على الأقل لغالبية أبناءها، بسبب احتلال قوات الأسد للمدينة وتحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية، إضافة إلى عمليات القنص التي حالت

دون إمكانية الوصول إلى المدارس، وبعد أن تحررت المدينة وباتت شبه آمنة إلا من قصف الطيران قامت رابطة أحرار تلبيسة بالتعاون مع الفعاليات التعليمية ضمن المدينة و هيئات العمل المدني فيها، بالعمل على حشد الجهود لإعادة إطلاق العملية التعليمية فيها و في التجمعات السكانية المحيطة بها، بلغت التكلفة التقديرية لنفقات التأسيس 46740 دولار لمرة واحد، وكانت و ما زالت أكبر الصعوبات التي تواجه العملية التعليمية، إنّ المدارس غير آمنة بسبب قصف الطيران، لذلك كان لابد من استخدام الأقبية والأماكن الآمنة، وهذا بدوره استدعى إعادة تأهيل هذه الأماكن لتكون مناسبة لعملية التعليم، إضافة إلى صعوبات التمويل الذي يضمن استمرارية للتعليم، إضافة إلى صعوبات تخص الكادر التعليمي و النقص في بعض التخصصات، بسبب نزوح عدد كبير من العاملين في قطاع التعليم إلى خارج المدينة، واعتقال بعضهم واستشهاد آخرين.

أما عن عدد الطلاب حسب معلومات إحصائية :

- عدد طلاب المرحلة الابتدائية 5110 طالب
- عدد طلاب المرحلة الاعدادية 1180طالب
- عدد طلاب المرحلة الثانوية 375 طالب
- الكادر التدريسي والخدمي 300 مدرس

** تمّ تجهيز الأقبية والأماكن الآمنة وتأهيلها لغرض التعليم، وتأمين المستلزمات و الوسائل المطلوبة لعملية التدريس، إلى تكاليف تزويد الطلاب بالكتب و القرطاسية، و يعتمد التعليم على المناهج الحكومية بعد أن تمّ حذف كل المواد و المعلومات و الصور الخاصة بحزب البعث و رؤيته المعروفة للحياة الاجتماعية و العلمية في سوريا، و كل ما يخص النظام السوري، و يتمّ الاعتماد في تمويل العملية التعليمية على مؤسسات المجتمع

المدني بالمدينة و الاغتراب من مثل رابطة أحرار تلبيسة و جمعية تواد، و منظمة وطن، وبعض الدعم من منظمة اليونيسيف.

يُذكر أنه تم افتتاح معهد لتعليم القرآن و العلوم الدينية في المدينة أيضا، و معهد لتعليم التمريض و هو خطوة مهمة تنبع من حاجة ضرورية للأهالي لهذا النوع من التعليم .

مكتب التعليم في الائتلاف الوطني السوري

تمّ إنشاء مكتب خاص بالتعليم في الائتلاف الوطني السوري بهدف مأسسة أي عمل سواء في الائتلاف أوفي المجلس الوطني، وذلك بسبب غياب الإرادة الدولية لحل مشاكل السوريين والعمل على تمزيق الثورة ومنع مأسسة العمل، بحيث غالبا ما يتم العمل وفق أجندات الدول الأخرى، وبهدف توفير الدعم المادي و اللوجستي وإن كان بإمكانيات بسيطة، و الأهم مأسسة العملية التربوية و دعم العملية التعليمية ضمن سياق دعم الحكومة التي تشكلت لاحقاً، و رغم ضعف فعاليات هذا المكتب و النقص المريع بالتمويل فقد قام بدعم العملية التعليمية ضمن حدود بسيطة في بعض مناطق الثورة من خلال تأمين التمويل .

صعوبات و مشكلات التعليم في بيئات الثورة و مخيمات النزوح و اللجوء

بعد استعراض تجارب متفرقة تبين واقع التعليم و العملية التربوية في بيئات الثورة السورية و أماكن اللجوء و النزوح، يمكن تلخيص بشكل مُكثّف أهم الصعوبات التي تواجه العملية التعليمية، و أبرز التحديات و الاستحقاقات التي ينبغي على السوريين مواجهتها، فيما يلي :

– استمرار القصف بمختلف أنواع الأسلحة ، و الحصار المحكم للعديد من المناطق السورية مما يحول دون استمرارية التعليم بشكل كامل خلال العام الدراسي، و خوف الأهالي على أبنائهم الذي يمنعهم من إرسالهم إلى أماكن التعليم مهما كانت قريبة من أماكن سكنهم .

- انقطاع قسم كبير من الطلاب (وخصوصاً بمرحلة التعليم الأساسي) عن المدارس لمدة تتجاوز السنتين، ومرشحة للاستمرار حسب استمرار الصراع في سورية، يشكل خطر على مستقبل سوريا، وهؤلاء الأطفال والشباب هم أشد ما تحتاج له غداً لإعادة الإعمار والبدء بالنهضة السورية، و هذا سيترك في المجتمع السوري جيش من الأميين و العاطلين عن العمل الحقيقي مع ما تجلبه الأميّة من مشكلات و كوارث اجتماعية ، إضافة إلى التغرير ببعض الأطفال من قبل جهات متطرفة دخلت على خط الثورة و جعلت أعداد منهم يحملون السلاح ، خاصة الذين فقدوا والديهم أو أحدهما و أحياناً كل عائلاتهم و أقاربهم.

- ضعف التمويل ، ففي أكثر بيئات الثورة اشتعالاً، ما زال الناس يتمسكون بالحياة و الأمل بمستقبل أفضل لأطفالهم ، و يبادرون بشكل أهلي – محلي لخلق بدائل من أجل عدم حرمان أطفالهم من التعليم، إلا أنّ أي مشروع تعليمي مهما كان بسيطاً يصطدم بواقع الشح الكبير بالحاجات المادية اللازمة، و ضعف الإمكانات المتوفرة التي تحول دون القيام بأي عمل يعوض غياب التعليم الرسمي .

- غياب المأسسة ، فبالرغم من انتشار العديد من المشاريع التعليمية داخل بيئات الثورة، و في مخيمات اللجوء و النزوح، إلا أنّ غالبية هذه المشاريع تغيب عنها عملية المأسسة و المنهجة، و التخطيط الحقيقي اللازم و الضروري لنجاحها و ضمان استمرارها، إذ تبدو هذه المشاريع في كل منطقة تختلف عن أخرى وكأنها تعمل في جزر منعزلة لا رابط بينها، و هذا يشكل خطورة كبيرة على العمل التربوي الوطني الجامع لأهداف وطنية كبيرة على التعليم أن ينهض بها.

- غياب الرؤية الواضحة، ترتبط بعملية المأسسة بشكل مباشر غياب الرؤية المستقبلية الواضحة لمستقبل التعليم في سوريا ، و أهدافه الحالية ، و ما المرجو منه و المأمول، و هذا

يتبين بوضوح من خلال متابعة المشاريع المذكورة، و متابعة اجتماعات و حوارات العاملين في هذا القطاع، و ربما تلك واحدة من أكبر مشكلات التعليم في سوريا حتى قبل الثورة .

– مضمون المناهج، قد تكون هذه المشكلة من أبرز و أكبر و أخطر مشكلات العملية التربوية في سوريا الثورة، إذ أشار بعض الناشطين العاملين في مناطق ريف دمشق إلى وجود صراع خفي بين تيارات دينية معينة، لفرض رؤيتها على التعليم، كما تحاول جهات عدة صبغ التعليم بصبغة دينية إيديولوجية في كثير من المناطق في الداخل و الخارج .

– نقص الكادر التعليمي المتخصص، ففي كل المناطق و حتى خارج سوريا ، يُشير الناشطون إلى النقص الفادح في التخصصات العلمية لعدد كبير من المناهج الضرورية و في مقدمتها الرياضيات ، إضافة إلى ضعف الإمكانات العلمية و التربوية للعاملين الحاليين نتيجة ضعف تأهليهم، و نتيجة الظروف النفسية و الاجتماعية التي يتعرضون لها.

– المشكلات النفسية و الاجتماعية ، إذا لا يمكن فصل هذه المشكلات عن العمل التربوي، فقد تعرضت فئات واسعة من الناس لصدمات عنيفة من فقد الأحبة و المعيل و التشرد و النزوح ، و فقد الأرزاق ، إضافة إلى وجود إعاقات دائمة لدى فئات كبيرة، كما أن غياب تعليم الأطفال ترك أثراً نفسياً سلبياً جدا على الأهالي، و هذا ما ألقى بظلاله اجتماعياً ونفسياَ وأخلاقياً وفكرياً وسياسياً على مئات الآلاف من المشردين المقهورين؛ لأن الأطفال واليافعين والشباب محرومون حقا من ظروف تعليمية مناسبة ومن شروط النمو المعرفي والقيمي، و أي انطلاقة فعلية لأي عمل تربوي – تعليمي لابدّ أن يترافق مع عمليات واسعة من الدعم النفسي و الاجتماعي .

– الاعتراف بالشهادة الثانوية، و هو أهم ما يقض مضجع المسؤولين عن المدارس قطاع التعليم ، لأن عدم الحصول على هذا الاعتراف هو خسارة مستقبل، و لاشك أن الحكومة التي شكّلها الائتلاف الوطني هي المنوط بهذا الاعتراف بالشهادة، فحال الاعتراف بالحكومة

يتم الاعتراف بالشهادات الصادرة عنها، فالحكومة بوزارة تعليمها و الائتلاف هما الجهة المخولة بالمصادقة عليها، طالما اعتمدها الائتلاف فهي معترف بها دولياً، و على المسؤولين فيه متابعة هذه القضية الهامة.

- يُضاف إلى ما سبق ، مشكلة حقيقية بدأت تظهر و خاصة في أماكن اللجوء ، هي تحوّل قطاع التعليم إلى جانب استثماري للبعض، و لا شك أن الاستثمار في قطاع التعليم حق مشروع و بل ضروري أسوة بغيرنا من العالم ، لكن مع غياب أي ضابط للعملية التعليمية، و معايير الاستثمار فيها و مدى الالتزام بالأهداف الوطنية السورية، فإنّ ذلك يفتح الباب واسعا أمام الاستغلال و تقديم نوع من التعليم يتماشى مع أهداف فئات مُعينة بهدف الربح المادي .

وهذه بعض الصور التوثيقية من محافظة حلب للعملية التعليمية .

مدرسة عين جالوت في حي الأنصاري بحلب بعد قصف النظام المجرم لها بتاريخ 30\4\2014

بعض لوحات رسم الأطفال بعد المجزرة في مدرسة عين جالوت

تجهيز الأقبية في مدرسة حافظ ابراهيم (قاضي عسكر) في حلب خوفاً من القصف

معهد الشيخ هلال في قرية الشيخ هلال (تل رفعت) ريف حلب الشمالي في المسجد بسبب وجود النازحين في المدرسة

الثانوية الشرعية في قرية الجينة ريف حلب الغربي

بعد عرض الواقع التعليمي في سوريا نجد أن:

جميع المدارس ليس لها مصادر تمويل ذاتية وإنما تعتمد في تمويلها على المتبرعين المغتربين خارج سوريا وهذا بحد ذاته يشكل مشكلة كبيرة لأن الدعم قد ينقطع في أي لحظة وبالتالي تتوقف المدارس .

وبنفس الوقت إن التبرعات التي قُدمت للتعليم خلال الثلاث السنوات الماضية بمجملها أموال ضخمة تحتاج إلى ميزانية دول لسد النفقات التي تحتاجها المدارس فمثلاً المجلس الشرعي في محافظة حلب وهو القائم على 22 مدرسة شرعية يحتاج شهرياً لتغطية نفقاته على أقل تقدير /15000$/ لتغطية الرواتب للعاملين فقط عدا تجهيزات المدارس والنفقات و و....

فكل مدرسة تحتاج إلى ميزانية تقديرية إلى /5000$/ شهرياً .

مثال: نموذج لمدرسة حافظ ابراهيم والدعم الذي قدمته لها جمعية أركانوفا شهرياً للرواتب فقط بالليرة السورية (وقد توقف دعم هذه الجمعية بسبب القصف الكثيف)

النوع	عدد الشعب	عدد الحصص اسبوعيا	عدد الحصص شهريا	سعر الحصة بالسوري	الاجمالي الشهري
الابتدائي	15	30	2025	100	202500
اعدادي	4	30	540	120	64800
ثانوي	1	36	162	140	22680
اداريين	4			12000	48000
مستخدمين	2			10000	20000
مصاريف ادارية					15000
المجموع					372980

وبما أن الأزمة طويلة لا بد لنا أن نفكر تفكيراً استراتيجياً لإيجاد بدائل عن التبرعات التي قد تتوقف في أي لحظة .

وهذه البدائل تكون بإيجاد مشاريع تنموية للأموال التي يتم جلبها من المتبرعين بحيث كل مدرسة تكفي نفسها بهذه الأموال .

ولا بد لنا أن نوظف الوقف في العملية التعليمية لسد العجز الحكومي للإنفاق على المدارس وهذا ما سنتكلم عنه في المبحث القادم .

المبحث الثالث – كيفية توظيف الوقف للإنفاق على التعليم في سوريا المحررة :

أولاً – المجالات التعليمية التي من الممكن مساهمة الوقف فيها:

ويمكن تقسيم هذه المجالات إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:

- مجال الإنشاء والبناء:

وهي المجالات التي تكون فترتها العمرية طويلة، بحيث يمكن إنشاؤها ووقفها مباشرة ومن هذه المجالات ما يلي:

1- بناء المدارس سواء كانت مجمعات تعليمية تضم أكثر من مرحلة دراسية، أو منفردة، وسواءً كانت للتعليم العام، أو مدارس تحفيظ القرآن الكريم.
2- شراء الأراضي الواسعة الصالحة لأن تكون مدرسة.
3- بناء مكتبات عامة، سواء كانت منفردة أو ملحقة بالمدرسة.
4- بناء مساكن للطلاب، وخاصة المحتاجين أو معاهد التربية الفكرية أو كليات المعلمين، أو الوافدين من مناطق لا توجد فيها مدارس أو جامعات.
5- بناء معاهد ومؤسسات لرعاية ذوي الحاجات الخاصة كالطلاب الذين يعانون من تخلف عقلي أو صعوبات في التعلم.
6- بناء المصليات في المدارس.
7- بناء المعامل والمختبرات.

- مجال التجهيزات:

ويعنى هذا المجال بتزويد المدارس بما تحتاجه من الأثاث والوسائل والمستلزمات بما يسهم في تحقيق العملية التعليمية لأهدافها التربوية ومنها:

1 – تأثيث المدارس بما تحتاجه من فرش وكراسي وطاولات.

2 – تجهيز المختبرات والمعامل بما يلزم من أدوات مخبرية ومواد كيماوية وأجهزة.

3 – شراء برادات الماء.

4 – شراء المكيفات.

5 – توفير أجهزة الحاسب الآلي.

6 – توفير الوسائل التعليمية كالخرائط والنماذج وغيرها.

7 – توفير الدفاتر والأقلام وغيرها من المستلزمات للطلاب المحتاجين.

8 – تزويد مكتبات المدارس بالكتب النافعة للطلاب.

9 – توفير الحقائب التدريبية في كافة المجالات التعليمية.

- مجال الخدمات التربوية:

ويعنى هذا المجال بتقديم الخدمات التربوية المختلفة سواءً كانت للطالب أو العاملين في المدرسة ومنها:

1-الاهتمام بالموهوبين ورعايتهم.

2-توفير العلاج لمن يحتاج من الطلاب.

3-تغذية الطلاب المحتاجين.

4-صيانة المدارس.

5-القيام بنظافة المدرسة.

6-نقل الطلاب من وإلى المدرسة.

7-التكفل بنفقات الطلاب المبتعثين لاستكمال دراساتهم داخلياً وخارجياً.

على أن مجال التجهيزات، ومجال الخدمات التربوية لا يوقف عليهما مباشرة، بل الأولى الصرف على هذين المجالين من ريع الوقف، لأن من شروط الوقف أن تبقى الأصل عند جمهور الفقهاء خلافاً للمالكية وهذا ما يُسمى عند الفقهاء بـ (وقف المنفعة) .

وقف المنفعة:

ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز وقف

المنفعة إذ إنهم يشترطون أن يكون الموقوف عينا ينتفع بها مع بقاء عينها كما أنهم يشترطون تأبيد الوقف .

وذهب المالكية إلى جواز وقف المنفعة فمن استأجر دارا مدة معلومة فإنه يجوز له أن يقف منفعتها في تلك المدة، وينقضي الوقف بانقضائها، لأنه لا يشترط عندهم تأبيد الوقف[17] .

ثانياً – طرق استثمار أموال الوقف

1-طرق الاستثمار الذاتي:

يقصد بالاستثمار الذاتي مجموعة العقود والتصرفات المالية التي ينجزها النظار والمسؤولون عن إدارة الوقف اعتماداً على الإمكانات المالية الذاتية المتوفرة داخل مؤسسة الوقف، دونما حاجة إلى إشراك جهة أخرى.

ومن أهم طرق الاستثمار الذاتي التي ابتكرها الفقهاء:

أ- الإبدال أو الاستبدال: هو بيع العين الموقوفة وشراء عين أخرى تكون وقفاً بدلها، ويلجأ إلى هذا التصرف إذا تعطلت منافع العين الموقوفة كلية أو قلّت،

[17] الموسوعة الفقهية الكويتية 44/ 165 .

حتى صار الوقف في حكم المعَطَّلِ، كدار قديمة متهدمة. في مثل هذه الحال أجاز بعض الفقهاء بيع الوقف المعَطَّلِ وإبداله بغيره. ويعتبر فقهاء الأحناف أكثر المذاهب توسعاً في إباحة هذا التصرف، ويوافقهم الحنابلة. أما أكثر المالكية فقالوا بعدم جواز بيع الوقف، ووافقهم بعض الشافعية.

ولكل من القولين ما يرجحه، فالذين أباحوا بيع العين الموقوفة في حال قلة منفعتها راعوا مصلحة الوقف والمستفيدين منه. والذين منعوا بيعه نظروا إلى ما قد ينشأ عن فتح باب بيع الأعيان الموقوفة من التلاعب والاستغلال غير المشروع.

وحمايةً للوقف من تلاعب المغرضين، وضع الذين أباحوا استبداله جملة من الشروط لصحة هذا التصرف، ومن أهمها:

. أن لا يكون البيع بغبن فاحش.

. انتفاء التهمة عن المتصرف في الوقف.

. أن يُشْتَرَى بالثمن عقار آخر بدلاً عن المبيع.

. أن تكون العين الجديدة أكثر نفعاً من القديمة.

يتضح من هذا التصرف وطبيعته وشروطه أن له دوراً في خدمة الوقف والمستفيدين من منافعه، وفي خدمة المجتمع الإسلامي عموما. ويمكن إبراز هذا الدور التنموي في العناصر الآتية.

. إن اشتراط الفقهاء تحقق مصلحة الوقف والمستفيدين منه يدل على مراعاة الهدف التنموي من هذا التصرف.

. واشتراطهم شراء عين أخرى بثمن الوقف وتنميتها يدل على حرصهم على حماية أملاك الوقف وصونها.

. واشتراطهم البعد عن الغبن الفاحش وانتفاء التهمة في عملية الاستبدال يدل على حرصهم على حماية أموال الوقف من الأطماع الشخصية ومن كل إضرار مناف لأغراض التنمية وعناصرها الأساسية.

ب- الإجارة

من أهم طرق الاستثمار الذاتي للأوقاف عقد الإجارة، الذي يعد من الطرق المثلى لاستثمار أملاك الوقف، ولهذا الأسلوب من التصرف صور ذكر منها الفقهاء ثلاثة أنواع:

عقد الحكر، وعقد الإجارة، وحق القرار.

ـ عقد الحكر:

هو عبارة عن عقد يكتسب المحتكر بمقتضاه حقاً عينياً يخوله الانتفاع بأرض موقوفة لقاء أجر محدد. يدفع المحتكر بموجب هذا العقد مبلغاً مُعَجَّلاً من المال يساوي أو يقارب قيمة الأرض، ويدفع مبلغاً آخر قليلا على رأس كل سنة، على أن يكون للمحتكر حق الاستثمار بأي وجه مشروعٍ يراه مربحاً، شريطة أن لا يكون مُضِرّاً بالوقف.

ولحماية مصالح الوقف، وضع الفقهاء شروطاً لصحة هذا العقد، من أهمها.

. أن يكون عقد الإجارة صحيحاً، بأن تُعَيَّنُ فيه المدة وقيمة الأجرة.

. أن لا تقل الأجرة عن أجرة المثل.

. أن لا يلجأ إلى هذا العقد إلا بعد التأكد من وجود ضرورة تدعو إليه.

. أن يكون بإذن الناظر أو من ينوب عنه.

إذا نظرنا إلى هذا العقد وجدنا أن مؤسسة الوقف قد حَصَّلَتْ بموجبه مبلغاً كبيراً من المال يقترب من قيمة الأرض المحكرة، وباعت مقابله حق الاستثمار لمدة طويلة. والمبلغ المعجل من المال يستخدم في تمويل مشاريع تنموية أخرى لإصلاح وقف آخر وتحسين مردوديته. ولضمان هذا الهدف التنموي أوجب الفقهاء أن تستثمر الأموال العائدة من هذا العقد في إنقاذ عقار وقفي آخر، ونقله من حال الركود إلى حال النمو المثمر، ومنعوا استخدامها في المصاريف الاستهلاكية الدورية، لأن ذلك يؤدي إلى استنزافها، وهو أمر يتعارض مع مصلحة الوقف[18].

. عقد الإجارتين:

وهو عبارة عن عقد إجارة مديدة على عقار الوقف الذي تعجز مؤسسة الوقف عن إصلاحه واستثماره.

وصورته أن تدفع لمؤسسة الوقف أجرة معجلة تكون مساوية لقيمة العين الموقوفة أو مقاربة لها، وتدفع أجرة أخرى مؤجلة كل سنة يتجدد العقد عليها. ولهذا سمي بعقد الإجارتين.

والفرق بين هذا العقد وبين عقد الحكر المتقدم، أن البناء والإعمار والزراعة في الحكر ملك للمحتكر، لأن ذلك كله أنشيء بماله الخاص.

أما في عقد الإجارتين، فإن البناء والأرض تكون ملكاً للمؤسسة الوقفية، لأن العقد هنا إنما يقع على عقار مبني متهدم، ويجدد بالأجرة المعجلة نفسها التي حصلتها مؤسسة الوقف.

والحقيقة أن هذا النوع من التصرف في أملاك الأوقاف إنما يلجأ إليه عندما تعجز مؤسسة الوقف عن إصلاح الأملاك القديمة وتجديدها وتنمية عائداتها، ويبدو أن الفقهاء استحدثوا هذه الصورة من التعاقد لتشجيع أصحاب المال على استئجار عقارات الوقف لتعميرها،

---

[18] الموسوعة الفقهية: 18\53 .

اقتباساً من عقد الحكر في الأراضي، وإنما أجازوا الإجارة الطويلة، مع كونها مخالفة للأصل في ملكية الوقف، لزيادة الحاجة إلى تنمية أملاك الوقف.

- حق القرار:

وهو أن يأذن الناظر أو القاضي لمستأجر أرض الوقف بالبناء عليها، على أن يكون ما ينفقه في البناء ديناً على الوقف، يستوفيه من أجرة الوقف بالتقسيط.

ويشترط في هذا العقد أن تكون مدة القرار في العين المستأجرة محدودة بأجل يتفق عليه، وأن يكون البناء ملكاً للمؤسسة الوقفية.

ولاشك أن التنمية والانتفاع الأمثل هي الغاية التي روعيت في إباحة هذه الصور من الاستثمار الذاتي لأموال الوقف.

ففي عقد الحكر قصد استغلال أرض الوقف بالبناء أو الغرس، ولذلك أوجب الفقهاء إلغاء هذا العقد إذا حصل إهمال في تعمير الأراضي الوقفية. وفي الحكر أيضا استغلال لرأس مال ثابت (الأرض مثلا) في جلب رأس مال متحرك (سيولة نقدية) يستثمر في تمويل مشاريع أخرى بإصلاح أملاك معطلة ذات عائد قليل.

وفي عقد الإجارتين عملية تنموية واضحة، حيث يتم تحويل المباني القديمة إلى مبان حديثة أكثر نفعاً. وفي كل هذه العمليات الاستثمارية حركة تنموية مفيدة، تتجلى في تحريك المال، وإيجاد فرص للشغل، وفي إصلاح للأراضي الزراعية وتجديد المباني القديمة وزيادة منفعتها.

2- الاستثمار الخارجي

يقصد بها مجموع التصرفات والمعاملات المالية التي تقوم بها مؤسسة الوقف عن طريق المشاركة مع جهة مستثمرة خارجية، بهدف تنمية أموال الأوقاف، وأهم هذه التصرفات.

. المشاركة والمضاربة

. عقد الاستصناع

. المزارعة والمساقاة والمغارسة

. المشاركة المنتهية بالتمليك.

أ- المشاركة والمضاربة:

يمكن للمؤسسة الوقفية الاستفادة من هذا الأسلوب في تعمير ممتلكاتها، عن طريق قيامها بتقديم الأعيان الموقوفة لشريك أو جهة تقوم باستثمارها وتمويل عملية الاستثمار، على أن يكون الربح بينهما. وتقوم الجهة الممولة بإدارة المشروع وتدبيره، شرط الالتزام بالانسحاب التدريجي من حصتها في المشروع. وتتكون هذه العملية من عقدين هما: عقد المشاركة، وعقد المضاربة، والتصرف المركب من عقدين مشروعين جائز.

ومن فوائد هذه العملية:

. أنها تسمح للجهة المموِّلة بالدخول في استثمار مفيد برأس مال أقل مما يلزم لو انفردت بالمشروع، فالأوقاف عندما تقدم العين الموقوفة تساعد على تقليل تكاليف المشروع.

. يوفر هذا الأسلوب من الاستثمار على مؤسسة الوقف مسؤولية إدارة المشروع وتنفيذه، علما بأنها لا تتوفر على المتخصصين في المجال التجاري.

. تقوم الجهة الممولة بالانسحاب من المشروع تدريجياً، بعد أن تسترد جميع ما أنفقته، مع حصولها على نسبة من الأرباح. وهذا النوع من التعامل المشروط بالالتزام بالانسحاب من المشروع، خاص بالمشاركة مع مؤسسة الوقف.

ب- المشاركة الدائمة بطريق الاستبدال

وصورتها أن يُبْرَمَ عَقْدٌ بين إدارة الأوقاف وبين مستثمر على إقامة مشروع تنموي، ويكون سهم الأوقاف الذي تسهم به في المشروع هو أرض صالحة للبناء. ويسهم المستثمر بالبناء على تلك الأرض، حيث يصبح الطرفان شريكين في البناء والأرض معا.

وعلى هذا الأساس يمكن إدراج عقد المشاركة الدائمة، وهي ضرب من الاستثمار الخارجي، في أنواع الاستبدال. وبيان ذلك أن مؤسسة الوقف حينما تبرم هذا النوع من العقود، تكون كأنما قامت باستبدال جزء من أرض الوقف بجزء من المبنى المقام عليها، يكون أنفع وأكثر فائدة. وبذلك ينتفي في هذه العملية ما قد يُتَوَهَّمُ من إهدارٍ لأملاك الوقف.

ج- عقد الاستصناع:

هو عقد على مبيع في الذمة، يشترط فيه العمل.

وصورة هذا العقد مع مؤسسة الأوقاف أن تتفق مع جهة ممولة على إنجاز مشروع استثماري على أرض لها، تتولى الأوقاف تحديد طبيعة المشروع وصفاته، ثم تقوم الجهة الممولة بالإنجاز. وبعد إنهاء المشروع تتسلمه الأوقاف، وتقوم بدفع ثمنه إلى الجهة الممولة على شكل أقساط منتظمة.

والواقع أن استثمار أملاك الوقف بهذه الطريقة أفضل من غيرها، لأنها تسمح للأوقاف بإنشاء مشروعات استثمارية دون أن تخسر الأعيان الموقوفة، لأنها، في هذه الحال، لم تخرج أصلاً عن ملكيتها. ثم إنها تنسجم مع رغبة كل من الأوقاف والجهة الممولة، فالأوقاف لا ترغب في استمرار المشاركة مع جهة أجنبية، لأن ذلك مناف للطبيعة الشرعية للوقف، في حين أن المستثمر يرغب في الخروج من المشروع بأن يسترد ما صرفه من مال ومعه نصيب من الأرباح ليدخل في مشاريع أخرى.

د- المشاركة المنتهية بالتمليك

وصورتها التطبيقية مع مؤسسة الوقف هي أن تقوم المؤسسة بإنشاء شركة بينها وبين جهة ممولة، كالمصارف الإسلامية مثلاً، على أن تكون حصة الأوقاف فيها هي قيمة العين أو الأعيان الموقوفة التي يراد استثمارها بإقامة مشروع عليها، وتكون حصة الجهة الممولة المبالغ المالية اللازمة لإنجاز المشروع.

وتوزع الأرباح بينهما وفقاً للحصص المتفق عليها، على أن يتضمن عقد الشركة التزاماً من الجهة الممولة بالتنازل عن حصتها للأوقاف بعد مدة زمنية يتم فيها تسديد الدفعات المتفق عليها.

هذه الصيغة تم إقرارها من قبل العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة، وهيئات الفتوى التابعة للمصارف الإسلامية، بعد التأكد من كونها تتفق مع الأحكام الفقهية المقررة في باب المشاركة والمضاربة.

هـ- المزارعة والمساقاة والمغارسة:

وهي عقود لاستغلال الأرض الزراعية معروفة في الفقه الإسلامي ويمكن للأوقاف الاستفادة منها لاستثمار أراضيها على أن يتم اقتسام الناتج بينها وبين من تعاقدت معه.

ولا شك أن هذه الأساليب تعتبر من أنجع الوسائل لاستثمار أراضي الأوقاف الصالحة للزراعة، لأنها تسمح لمؤسسة الوقف بأن تبقى على صلة مباشرة بأراضيها، وبأن تسهم في التوجيه واختيار أفضل الطرق الاستثمارية لمضاعفة الناتج الزراعي.

ولا يزال موضوع استثمار أموال الوقف وتطوير آفاقه وأساليبه يحظى بالاهتمام في الأوساط الفكرية والعلمية، وقد ظهر ذلك جلياً في الندوات والدراسات العلمية التي أنجزت في الآونة الأخيرة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا الموضوع لم يُعْطَ حقه من الدراسة والبحث، ومع أن جهوداً قيمة قد بذلت فيه في السنوات الأخيرة، فإنه ما يزال في حاجة إلى بحث ودراسات معمقة.

و قد أخذت بعض المؤسسات المالية والعلمية توليه عناية خاصة كالبنك الإسلامي للتنمية، وبعض المؤسسات الرسمية الأخرى، وبدأت تشجع الفقهاء والاقتصاديين على تنسيق جهودهم من أجل تطوير طرق استثمار أموال الوقف، وابتكار أساليب جديدة تحقق أهدافه ومقاصده بما يلائم الشريعة الإسلامية ويساير التطور الاقتصادي والحضاري في الواقع المعاصر.

ونتيجة لهذه الجهود لوحظ في السنوات الأخيرة أن أنشطة مؤسسة الوقف، في بعض البلدان الإسلامية، بدأت تخرج من الإطار التقليدي للاستثمار وتتسع لتشمل أنواعاً جديدة من المشاريع الاستثمارية، كالمساهمة في تأسيس الشركات والبنوك، وشراء الأسهم والسندات في الشركات التجارية والصناعية والزراعية، وإقامة العمارات السكنية وتأجيرها، وإنشاء الأسواق التجارية والفنادق، والمخازن. كما أوقف الواقفون المبالغ المالية السائلة للصرف من ريعها على بعض الأعمال الاجتماعية.

ولابد من الإشارة في ختام هذا المبحث إلى أن صيغ الاستثمار المذكورة لم تُعْرَضْ على سبيل الحصر، ولهذا يجب أن نوضح أنه متى وجدت أشكال وصيغ استثمارية لا تخالف طبيعة الوقف، ولا تتعارض مع أهدافه، ولا يوجد في الأحكام الفقهية ما ينقضها، فإنها تكون مشروعة ولا مانع عندئذ من الاستفادة منها، لأن الغاية هي تنمية أموال الوقف وزيادة فوائده.

ثالثاً– تصور مقترح للآلية التي يمكن من خلالها تفعيل الوقف في العملية التعليمية:

يتضح مما سبق الدور البارز الذي أسهم به الوقف في النهضة الشاملة للمجتمع الإسلامي عامة والنهضة العلمية والتعليمية خاصة، في فترة كان المجتمع أحوج ما يكون للعلم.

ونظراً لأن الطلب على التعليم في ازدياد مستمر، مما يعني الحاجة إلى فتح مزيد من المدارس، وتزويدها بما تقتضيه العملية التعليمية من وسائل وتجهيزات.

الأمر الذي يدعو إلى النظر في إمكان الاستفادة من الأموال الوقفية في مجال العملية التعليمية، وتوجيه الموسرين إلى هذا الجانب بوصفه قربة إلى الله جل وعلا وهو من الصدقة الجارية التي يستفيد منها المسلم في حياته وبعد موته.

وقد يكون من المناسب إيجاد جهة ملحقة بإدارة اقتصاديات التعليم بوزارة التعليم تقوم على تفعيل الوقف في العملية التعليمية، وتتولى استقبال الأموال الوقفية، والصرف منها على ما تحتاجه العملية التعليمية.

ويمكننا أن نحدد بعضاً من المهام التي ينبغي على هذه الجهة القيام بها في سبيل تحقيق هذه الغاية، وهي الاستفادة من الأموال الوقفية في العملية التعليمية:

1 – نشر الوعي بين أفراد المجتمع عامة والموسرين خاصة وتعريفهم بأن الوقف على التعليم قربة إلى الله تعالى وأنه من الصدقة الجارية.

2 – إظهار الدور الرائد الذي أسهم به الوقف في تطور وتقدم المجتمع الإسلامي عامة، وفي مجال التعليم خاصة.

3 – التنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الاستفادة من ريع بعض الأوقاف، أو الوقف المباشر على إنشاء بعض المرافق التعليمية.

4 – التعريف بالمجالات التي من الممكن أن يسهم الوقف فيها في العملية التعليمية سواءً كانت مشاريع إنشائية كبناء المدارس والمصليات، أو تجهيزية كالوسائل والأثاث.

5 – حصر الأوقاف المحبسة على التعليم، وتقديم دراسة لكيفية الاستفادة منها – حالياً – في العملية التعليمية.

6 – وضع الإجراءات واللوائح المنظمة لعملية الوقف في مجال التعليم، بحيث تكون الصورة واضحة تماماً أمام الواقفين، مما يبصر الواقف عند إرادته الوقف في هذا المجال.

7 – دراسة وحصر الاحتياجات التعليمية التي يمكن الإنفاق عليها من الأموال الوقفية، وترتيبها وفق أولويات معينة وضوابط محددة.

آلية العمل:

وللقيام بهذه المهام فلابد من وضع آلية للعمل تحدد الخطوات الإجرائية التي منها ما يلي:

1 – الاستفادة من أئمة وخطباء المساجد – بعد التنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في هذا المجال – للتعريف بأهمية الوقف على التعليم وأنه باب من أبواب البر والخير.

2 – استقطاب عدد من طلبة العلم والواعظين ليتولوا نشر الوعي بين أفراد المجتمع وتعريفهم – وخاصة الموسرين – بهذا المشروع وأهدافه.

3 – تفعيل وسائل الإعلام المختلفة المرئي منها والمقروء والمسموع في هذا المجال.

4 – إصدار نشرات تعريفية توضح المجالات التي من الممكن مساهمة الوقف فيها.

5 – عقد اللقاءات والمؤتمرات بين فترة وأخرى، يتولى فيها علماء الفقه الإسلامي وعلماء التربية مناقشة هذا الموضوع وما يجد فيه، وبحث الوسائل والسبل التي تسهل عملية الاستفادة من الأموال الوقفية في المجال التعليمي.

6 – إعداد الدراسات والبحوث التي من شأنها تفعيل دور الوقف في العملية التعليمية، بحيث تعزز الجوانب الإيجابية وتتلافى الجوانب السلبية – إن وجدت –.

الخاتمة

من خلال ما تقدم في ورقة العمل هذه حول دور الوقف في العملية التعليمية يمكن الخروج ببعض النتائج التالية:

1 – أن الوقف قام بدور رائد في تقدم المجتمع المسلم في كافة عصوره المختلفة، وساهم مساهمة فعالة في بناء الحضارة الإسلامية.

2 – أن للوقف دوراً بارزاً في النهضة العلمية في المجتمع الإسلامي بما وفره من أموال عظيمة شجعت على طلب العلم، ووفرت لكافة أفراده فرصاً متكافئة في طلبه.

3 – أن المسلمين اهتموا بالوقف، فوقفوا على جوانب كثيرة كالمساجد والمستشفيات والمدارس والسقايات وحفر الآبار وإقامة الجسور ورعاية ذوي الحاجات وغيرها.

4 – أن الحركة العلمية الشاملة في المجتمع الإسلامي المدعومة بالأموال الوقفية لم تكن مقصورة على علم أو تخصص واحد بل شملت جميع أنواع العلوم والمعرفة، والوسائل والأدوات المعينة عليها.

أهم التوصيات:

1 – العمل على إيجاد تأصيل شرعي للوقف على العملية التعليمية، والمجالات التي يمكن أن يسهم فيها.

2 – إبراز أهمية الوقف ودوره الرائد في صناعة الحضارة الإسلامية، وإسهاماته العظيمة في النهضة العلمية في المجتمع الإسلامي، من خلال نشر الوعي بين أفراد المجتمع عامة، والموسرين خاصة، وتعريفهم بأن الوقف على العملية التعليمية قربة إلى الله تعالى، وأنه من الصدقة الجارية.

3 – إنشاء إدارة مختصة في وزارة المعارف تستقبل الأموال الوقفية، ومن ثم تصرفها على احتياجات العملية التعليمية وفق أولويات محددة وضوابط مدروسة.

4 – التنسيق مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف لدراسة إمكان الاستفادة من ريع بعض الأوقاف في المجال التعليمي.

5 – دراسة تجارب بعض الدول الإسلامية في مجال الوقف والاستفادة منها بما يحقق المصلحة العامة والفائدة المرجوة من الوقف.

6 – العمل على توسيع مفهوم الوقف حتى لا يحصر في العقارات فقط، ليشمل جميع المجالات التنموية التي تحقق مصلحة عامة لأفراد المجتمع.

7 – دعوة جميع مراكز البحوث الفقهية والتربوية والاقتصادية لدراسة سبل تفعيل الوقف في مجالات التنمية الشاملة.